

البنية في مقام الاستدلال بانتقاء اللازم للعلوم
 على انتقاء المعلوم المحمول وان الغرض المشهور
 بيان مسيبتة احد انتقائي معلومين للاخر
 بحسب البواقي فلا يتصور هناك استدلالا فانك
 اذا قلت اوجبت لانه متكمم بقصد ان يعلم الخ يجب
 انتقاء الخ من انتقاء الالزام فيفوت على الانتقاء
 معلوم له بل يقصدت اعلاجه بان انتقاء الالزام
 مستند الى انتقاء المحمول وانها استعمال ثلث وهو
 ان يقصد بيان استمرار شي ليربط ذلك الشيء باحد
 التقضيض عنده فلو كان ثانيا لكانت لبيان
 استمرار وجود الالزام فانه اذا استلزم الالهانية
 الالزام فكيف لا يستلزم الالزام وثالثا ان لو
 الفعل لفظا كما في الاحتمال او قد يرا القول وان
 احد من الشرطين استجار ولو انتم فكلون اي وان
 استجار كراد ولو فكلون انتم فوعان بانها فاست

فاعلم ان الفعلين محذوفين فيستربها الظاهر
 فقط وانما انتم فلان كان غير متصلا مستر فلان
 حذف الفعل من انتم فلان كما بارز اوليه كما كيد
 لفعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل وانما
 ابعده من حذف الفعل وحده ومن ثم اي ومن
 اجل لزوم الفعل بعد ما قبل بعد المحذوف
 فعلها انك بالفتح لا بالسر لانه ان مع قوله
 فاعلم ان الفعل المقدر بعد الوصل الفاعلية
 هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت
 بالفعل اي بصيغة الفعل ونضع منطلق
 اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان
 الاصل في خبر ان هو الاقرب واليكون الفعل المنكسر
 موضع اسم الفاعل كما عوض عن الفعل المحذوف
 في قوله او انما اطلقت وانما ان العجز لان
 المقدر لا بد له من مشرو وان تكونها وآت